

التصرف في المضبوطات

تحرر النيابة كشفاً شهرياً ببيان المضبوطات الباقية دون تصرف، وعلي العضو المدير للنيابة التصرف فيما يصلح للتصرف فيه من هذه المضبوطات أولاً بأول، ويجب أن تعلق صورة من الكشف المذكور داخل مخزن المضبوطات بعد استبعاد ما تم التصرف فيه.

(المادة ٧١٦ من التعليمات العامة للنيابات)

علي أعضاء النيابة تفتيش مخزن المضبوطات مرة كل شهر واثبات ذلك في تقارير التفتيش الشهرية علي الأعمال الكتابية، مع بيان ما تم من تصرف في المضبوطات خلال الشهر السابق علي إجراء ذلك التفتيش

(المادة ٧١٧ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة عند التصرف في المضبوطات أن يثبتوا إشاراتهم بالتصرف بخطهم وإمضائهم في دفتر حصر الأشياء المثبتة لجريمة وفي قسيمة قيد الأشياء (الأورنيك رقم ٦ نيابة) .

(المادة ٧١٨ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا أمر قاضي التحقيق أو غرفة المشورة بالتصرف في المضبوطات فيجب التأشير بذلك في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة، وعرض المضبوطات فوراً علي العضو المدير للنيابة ليتخذ الإجراء اللازم لتنفيذ الأمر المذكور وعليه إثبات هذا الإجراء بخطه في دفتر الحصر.

(المادة ٧١٩ من التعليمات العامة للنيابات)

يتعين علي أعضاء النيابة مراعاة أن يكون الضبط مقصوراً علي ما كان محلاً لأي من جرائم بيع مسعرة أو معينة الربح، بسعر أو بربح يزيد علي السعر أو الربح المعين أو فرض شراء سلعة أخرى معها فحسب، إذ أن في شمول الضبط لما عدا ذلك أضراراً بذوي الشأن بحبس أموالهم عنهم دون مبرر قانوني.

وعليهم أن يأملوا بتسليم ذوي الشأن ما زاد عن ذلك أو رد ثمنه إليهم إن كان قد بيع بمعرفة جهة الضبط.

(المادة ٧٢٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يجوز للنيابة أن تأمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق إلي من كانت في حيازته وقت ضبطها ولو كان قبل الحكم ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلاً للمصادرة وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها فيجب ردها إلي من فقد حيازتها بالجريمة ما لم يكن لمن ضبطت لديه حق حبسها بمقتضى القانون كمشتري الأشياء المضبوطة أو المسروقة أو المتحصله من السرقة إذا كان قد اشتراها بحسن نية في سوق أو مزاد علني أو ممن يتجر في مثل هذه الأشياء فإنه يكون لهذا الحائز الحق في أن يطلب ممن يسترد هذه الأشياء أن يعجل الثمن الذي دفعه

(المادة ٧٢١ من التعليمات العامة للنيابات)

يتولى أعضاء النيابة عند التصرف في القضية بالحفظ أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية التصرف في المضبوطات الخاصة بها وذلك بعد ثلاثة أشهر من التصرف في الدعوى، وإذا تبين أن هذه المضبوطات قد تساعد علي كشف الحقيقة في الحادث أو في الوصول إلي مرتكبه - فيجب إبقاؤها بمخزن النيابة حتى تنقضي الدعوى الجنائية بمضي المدة مع معاودة النظر في أمرها بين آن وآخر لاتخاذ ما يلزم للتصرف فيها.

(المادة ٧٢٢ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا حصل نزاع في ملكية المضبوطات أو في حيازتها أو وجد شك فيمن له الحق في تسليمها فلا يجوز للنيابة أن تأمر بتسليمها لأحد وإنما يجب علي صاحب الشأن أن يقدم طلباً مكتوباً للنيابة.

وعلي النيابة كلما قدم إليها طلب من هذا القبيل أن ترسله إلي المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية لعرضه علي محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتأمر بما تراه أو بإحالة

الخصوم للتقاضي أمام المحاكم المدنية.

(المادة ٧٢٢ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا رأت النيابة تسليم المضبوطات لأصحابها فيجب عليها استدعاؤهم وتسليمها إليهم شخصياً فإذا تعذر ذلك عليها فتكلف الشرطة بتسليمها إليهم بمقتضى إيصال يوقع عليه من صاحب الشأن ويرفق بملف القضية بمجرد وروده للنيابة

(المادة ٧٢٤ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كان بأوراق القضية مستندات رثى تسليمها لأصحابها فأنها تسلم إليهم بمعرفة أعضاء النيابة ولا يجوز بأية حال إرسال المستندات إلي الشرطة لإجراء ذلك التسليم.

(المادة ٧٢٥ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا تعذر تسليم الأشياء المضبوطة إلي جهة من جهات الحكومة فيجب أن يتم التسليم إليها باستعمال السركي - ويؤشر بذلك في دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة.

(المادة ٧٢٦ من التعليمات العامة للنيابات)

علي أعضاء النيابة التعجيل بالتصرف في القضايا التي تضبط فيها حيوانات وتحديد جلسات قريبة لنظر ما يقدم من هذه القضايا للمحاكمة والعمل علي الفصل فيها علي وجه السرعة.

(المادة ٧٢٧ من التعليمات العامة للنيابات)

يراعى في قضايا ممارسة مهنة الطب بدون ترخيص إرسال المضبوطات التي يحكم بمصادرتها إلي وزارة الصحة لتتولى ذلك بمعرفتها مع طلب إخطار النيابة بما يتم في شأن تنفيذ المصادرة.

(المادة ٧٢٨ من التعليمات العامة للنيابات)

تسلم مضبوطات الموازين والمقاييس والمكاييل الي مصلحة دمع المصوغات والموازين فور ضبطها بما فيها تلك المضبوطات بالمجمعات الاستهلاكية، فإذا حكم نهائياً في القضايا الخاصة بالمصادرة

تبادر النيابة بأخطار المصلحة المذكورة بذلك لتنفيذ المصادرة.

(المادة ٧٢٩ من التعليمات العامة للنيابات)

على رؤساء ومديري النيابة التصرف فى المضبوطات الخاصة بالقضايا المحررة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج على الكحول دون الانتظار لصدور الأحكام فيها وتوريد ثمن بيعها خزانة المحكمة على ذمة الفصل فى قضاياها.

(المادة ٧٣٠ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا تعذر مصادرة عملات أجنبية سواء كانت من البرونز أو النيكل أو الفضة فترسل إلى مصلحة الخزانة العامة بوزارة المالية لمصادرتها.

(المادة ٧٣١ من التعليمات العامة للنيابات)

يخطر تفتيش الزراعة بالأحكام النهائية التي تقضى بمصادرة المخصبات الزراعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تنفيذ هذه الأحكام وذلك بالاشتراك مع قسم الكيمياء باعتباره الهيئة المختصة التي تقرر نوع المضبوطات ومدى صلاحيتها.

(المادة ٧٣٢ من التعليمات العامة للنيابات)

فى حالة ضبط أرز على ذمة قضية، تأمر النيابة فور عرض المحضر عليها ببيعه إلى شركات المضارب المختصة التابعة للقطاع العام بالسعر الرسمي وإيداع ثمنه خزانة المحكمة إلى حين الفصل فى القضايا الخاصة، فإذا قررت النيابة عدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو قضى فيها نهائياً بالبراءة تولت النيابة عن طريق الشركات المذكورة أداء القيمة إلى مستحقيها وفقاً للسعر المنوه عنه - أما إذا حكم نهائياً بالإدانة يصادر الثمن بتوريده خزانة المحكمة (إيرادات أخرى).

(المادة ٧٣٣ من التعليمات العامة للنيابات)

فى حالة ضبط الأرز الشعير لدى أصحاب الفراكات أو التجار أو بعض الزراعيين المتخلفين عن

التوريد وذلك تنفيذاً لحكم المادة ١٠٠ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٦، تأمر النيابة المختصة بتسليمه إلى شركات المضارب المختصة مقابل تحديد قيمته وفقاً للسعر الرسمي لتتولى صرف الثمن إلى مستحقيه في حالة الحكم نهائياً بالبراءة، أو مصادرته في حالة الحكم نهائياً بالإدانة.

(المادة ٧٣٤ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا أصبح الحكم القاضي بمصادرة القطن أو البذرة المودع وزارة الزراعة نهائياً، تقوم النيابة ببيع المضبوطات بالطريقة التي تراها مناسبة وفي حالة تعذر البيع يخطر تفتيش الزراعة بالمديرية المختصة ليتولى البيع وإرسال الثمن للنيابة المختصة لتوريده خزانة المحكمة على ذمة القضايا الخاصة.

(المادة ٧٣٥ من التعليمات العامة للنيابات)

ترسل جميع الكتب والصور المخلة بالأداب بعد التصرف في القضايا الخاصة بها أو الفصل في قضاياها نهائياً إلى مكتب حماية الآداب بوزارة الداخلية لمصادرتها.

(المادة ٧٣٦ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا حكم بمصادرة مضبوطات أخرى غير ما يجب إرساله إلى الجهات الحكومية طبقاً لمواد هذا الباب ولم تكن من الأشياء التي تعد حيازتها أو بيعها جريمة في ذاته، فيجب على النيابة أن تأمر ببيعها كلما أمكن ذلك مع توريد ثمنها خزانة المحكمة بباب (الإيرادات الأخرى).

(المادة ٧٣٧ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة مراجعة محاضر البيع المبدئية بالنسبة للإحراز التي تقرر بيعها بالمزاد العلني لإبداء الرأي بشأنها قبل البت في البيع.

(المادة ٧٣٨ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أركان حفظه يستلزم نفقات تستغرق قيمته فيجب على عضو النيابة عند التصرف فى القضية أن يأمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق مع إيداع الثمن خزانة المحكمة ليكون لصاحب الحق فيها أن يطلبه فى الميعاد المقرر وإذا كانت المضبوطات من مواد التموين فيجب على النيابة الترخيص ببيعها منعاً من تلفها وللإفادة من توزيعها على المستهلكين ويورد ثمنها خزانة المحكمة (أمانات) حتى يتم التصرف فى القضية أو الفصل فيها نهائياً.

(المادة ٧٣٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا كانت المضبوطات لم تستعمل فى ارتكاب الجريمة ولم تنتج عنها أو كانت الجريمة لم تقع عليها ولا يوجد فيه ما يفيد فى كشف الحقيقة فيجب على النيابة تسليم هذه المضبوطات فوراً لصاحبها إذا كان معلوماً، فأن لم يكن صاحبها معلوماً فيجب إيداعها مخزن النيابة أو خزانة المحكمة على حسب الأحوال.

(المادة ٧٤٠ من التعليمات العامة للنيابات)

يراعى ما تقضى به المادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها وتلك التي لم يكن صاحبها معلوماً تصبح ملكاً للحكومة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى بغير حاجة إلى حكم يصدر بذلك.

(المادة ٧٤١ من التعليمات العامة للنيابات)

تقوم نيابات أمن الدولة بتنفيذ الأحكام التي تقضى بمصادرة الأشياء المضبوطة فى القضايا المحكوم فيها بعد صيرورة الحكم نهائياً بواسطة الجهة التي قامت بالضبط وتوريد أثمانها لخزانة المحكمة (إيرادات أخرى).

(المادة ٧٤٢ من التعليمات العامة للنيابات)

ترسل الشيكات الأجنبية التي يتعذر تسليمها لأصحابها من الأجانب إلى السفارات التابعين لها

لتسليمها إليهم.

(المادة ٧٤٣ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة العامة تسلم كميات الفول السوداني المضبوطة على ذمة قضايا نقلها أو الشروع فى نقلها خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من المحافظ المختص أو من ينوب عنه بعد تحديد قيمتها وفقا للسعر الرسمي إلى سلطات التموين المختصة كي تتولى توريدها إلى بنك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظة حتى إذا صدر أمر بعدم وجود وجه لإقامة لدعوى أو قضى فيها نهائيا بالبراءة أمرت النيابة بأداء قيمتها إلى مستحقيها ولتكون تلك القيمة محلا للمصادرة فى حالة الحكم نهائيا بالإدانة.

(المادة ٧٤٤ من التعليمات العامة للنيابات)

يراعى حفظ المضبوطات المتعلقة بقضايا إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة بمخزن النيابة وذلك فى حالة قيام نزاع بشأنها لحين التصرف أو الفصل فى هذه القضايا نهائيا، أما إذا لم يتم نزاع بصدد ملكية الإدارة لتلك المضبوطات تسلم فورا إليها لإجراء شئونها فيها.

(المادة ٧٤٥ من التعليمات العامة للنيابات)

الفراكات المضبوطة تنفيذًا لأحكام قرار وزير التموين رقم ٦٣ سنة ١٩٧٨ فى حظر ضرب الأرز الشعير فى الفراكات لغير الاستهلاك الشخصي لا يجوز تسليمها إلى أصحابها حتى يحكم القضاء بمصادرتها.

(المادة ٧٤٦ من التعليمات العامة للنيابات)

على أعضاء النيابة مراعاة ما تقضى به المادة ٥ من القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي بشأن حق مصلحة الجمارك فى التصرف فى البضائع وأدوات التهريب ووسائل النقل التى يحكم بمصادرتها نهائيا - وأن لتلك المصلحة أيضا أن تقوم بتوزيع قيمة ما تتصرف فيه وكذلك قيمة التعويض المحكوم به نهائيا على صناديق المصلحة الاجتماعية وعلى كل من أرشد أو

أشترك أو عاون فى ضبط الجريمة أو فى اكتشافها أو فى استيفاء الإجراءات المتصلة بها وذلك طبقا للقواعد المقررة، كما أن للمصلحة المذكورة فى الأحوال العاجلة أن تتبع المضبوطات إن كان فى بقائها ما يعرضها للتلف أو النقص أو الضياع، ولا يكون لصاحب الشأن فى حالة حفظ الدعوى الجنائية أو الأمر فيها بأن لا وجه لإقامتها أو القضاء فيها بالبراءة سوى استرداد ناتج البيع بعد خصم المصروفات.

(المادة ٧٤٧ من التعليمات العامة للنيابات)

يجب على النيابة إذا رأت رد الأموال الخاصة بالمتهمين فى قضايا المخدرات إليهم، عند التقرير فى تلك القضايا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلهم، أو لدى صدور حكم فيها بالبراءة، أن تخطر بذلك الإدارة العامة للرقابة ومكافحة التهريب من الضرائب الكائنة بشارع طلعت حرب رقم ٣٦ بالقاهرة ويتضمن الإخطار البيانات التالية :

أسم المتهم ثلاثيا (أسم صاحب الشأن).

مهنته.

عنوانه وقسم الشرطة التابع له.

قيمة الأموال والجهة المودعة بها هذه الأموال.

وذلك تمكينا لها من تحصيل ما قد يكون مستحقا من ضرائب على هؤلاء المتهمين، وإذا ورد من الإدارة المذكورة رد خلال خمسة وعشرين يوما من تاريخ إخطارها، فأن ذلك يعتبر موافقة ضمنية منها على رد تلك الأموال لأصحابها.

وتتبع الإجراءات ذاتها عند رد المبالغ والأموال المتعلقة بالغير إلى أصحابها إذا زادت قيمتها على مائة جنيه.

(المادة ٧٤٨ من التعليمات العامة للنيابات)

يتعين على أعضاء النيابة المحققين لجرائم تهريب المخدرات وتهريب البضائع التي لم تسدد عنها الضرائب الجمركية المستحقة مراعاة ما يلي :

(أولاً) إذا ثبت أن صاحب وسيلة النقل قد استخدمها بنفسه فى التهريب أو أتفق مع سائقها على استخدامها فى هذا الشأن تأمر النيابة بضبطها على ذمة القضية إلى حين صدور حكم نهائي فيها.

(ثانياً) إذا ثبت أن وسيلة النقل قد استخدمت بغير علم صاحبها تسلم إليه على سبيل الوديعة بعد أن يتعهد بعدم التصرف فيها إلا بعد صدور حكم نهائي فى الدعوى.

(ثالثاً) إذا تبين فى الحالة الأولى أن الضبط يؤدي إلى تعريض وسيلة النقل للتلف أو إلى الإنقاص من قيمتها يأمر عضو النيابة بإيداعها لدى أمين إلى حين صدور حكم نهائي فى الدعوى.

(رابعاً) لا يجوز للجهة التي قامت بالضبط أو لتقسم الشرطة عند إيداع وسيلة النقل المضبوطة لدى أيهما استعمالها فى شئونها أو فى شئون أفرادها إلا بقرار من النائب العام فى كل حالة على حدة، لدواع يقدرها، بناء على طلب الجهة المذكورة.

(خامساً) تخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها فى قضايا المخدرات للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها.

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الدفاع إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات.

(المادة ٧٤٩ من التعليمات العامة للنيابات)

إذا اقتضى التحقيق إيداع السيارات المضبوطة لدى أمين، فإنه يتعهد بالمحافظة عليها وصيانتها وتقديمها للنيابة عند طلبها فوراً على أن يتعهد صاحبها بدفع ما قد يلزم ذلك من مصروفات.

(المادة ٧٥٠ من التعليمات العامة للنيابات)